

الأمن القومي المصري بعد مائة عام من وعد بلفور

المستشار طارق البشري*

(١)

إنني اعتدت أن أصدر من فكرة تكاد أن تكون مسلمة عندي، وهي أن الواجب الأساسي والذي قامت عليه "الدولة" بوصفها جهازًا حاكمًا للجماعة السياسية، هو حفظ الأمن العام للجماعة المعنوية تجاه المخاطر التي ترد إليها من خارجها، وكذلك تجاه ما يمكن أن يهدد قوى التماسك الداخلي لهذه الجماعة، وذلك إذا اختلت موازين القوى بين الجماعات الفرعية وعناصر التكوينات العديدة التي تشكلت منها الجماعة السياسية، وإن الجماعة السياسية التي قامت عليها الدولة، لا ترتضى حاكمية هذا الجهاز في المدى الطويل إن هي أيقنت بعدم صلاحيته أو عدم قدرته على القيام بأي من الوظائف المذكورتين.

ونحن عندما ننظر في الشأن الفلسطيني وإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين منذ سنة ١٩٤٨، وذلك إنفاذاً لوعد بلفور البريطاني، بإنشاء وطن قومي لليهود في أرض فلسطين العربية، والصادر في سنة ١٩١٧، علينا أن نفكر فيما يمس ذلك الأمن العام للجماعة المصرية التي كانت تشكلت في ذلك الوقت بالابتعاد التدريجي عن الدولة العثمانية على مدى القرن التاسع عشر، وإعلان الحماية البريطانية عليها منذ سنة ١٩١٤ وبظهور حركة استقلال وطني لمصر عن هذه الحماية وإعلان استقلال مصر، عندما نفكر في ذلك علينا أن ننظر فيما يمس ذلك الأمن العام لهذه الجماعة الوطنية المصرية.

لقد كانت مصر عند صدور هذا الوعد البريطاني تحت الاحتلال العسكري البريطاني منذ ٣٥ سنة سابقة، وكان هذا الاحتلال محض احتلال عسكري ليست له صفة دولية إلا ما أعلنته بريطانيا مع بدء الحرب العالمية الأولى في سنة ١٩١٤ من صيرورة مصر تحت "الحماية البريطانية"؛ وذلك لتقطع علاقة مصر بالدولة العثمانية التي دخلت الحرب العالمية ضدها ولتضع وصفاً شبه قانوني ودولي لوجودها في مصر في مواجهة حركة وطنية مصرية تقاومها. وكانت بريطانيا بإمبراطوريتها مترامية الأطراف وشموها شبه القارة الهندية كلها، كانت حريصة على الوجود العسكري لها في مصر؛ لا للاستفادة من استعمارها فقط ولكن لأنها على خط التواصل البحري والبري لها مع ممتلكاتها في آسيا، ومصر تقع على طريق الاتصال الجغرافي ذي الأهمية القصوى لهذه الإمبراطورية.

وإذا كان سعي اليهود بدعوة هرنزل لإقامة دولة يهودية لهم قد ظهرت في نهايات القرن التاسع عشر، فإن الاستجابة البريطانية لهذه الدعوة والسعي لتحقيقها إنما يعكس السعي البريطاني لاستغلال الدعوة اليهودية لدعم الهيمنة البريطانية على مستعمراتها.

ونحن نعرف من وقائع تاريخ هذه الفترة أنه جرى التفكير لدى الإنجليز في أن يكون مقر الدولة اليهودية المدعو لها في أعالي النيل بأوغندا، ثم جرى التفكير أن يكون مقرها في سيناء المصرية، ثم استقر التفكير على أرض فلسطين، بحسبان أن ذلك يشمل ضمان نجاح الدعوة لما تتلبسه من قيمة تاريخية تتعلق بالأراضي المقدسة، ويساعد هذا على استجابة اليهود لهذه الدعوة ليخرج كل من جماعاتهم من الشتات إلى التركز فيما سُمي بأرض الميعاد.

ويلحظ القارئ طبعاً أن المناطق الأولى المقترحة للدولة اليهودية المشروع في الدعوة لها، كانت ذات صلة بمصر؛ لا لأن احتلال الإنجليز لمصر لم يكن ذا وضع دولي فقط، ولكن لأنه احتلال جرى عقب ثورة مصرية للاستقلال وفي

* المفكر والمؤرخ المصري ونائب رئيس مجلس الدولة سابقاً

شعب قام بثورته مطالبًا بأن تكون مصر للمصريين، وهي أيضًا بلد بها دولة ذات جهاز حديث جرى بناؤه بتخصصات ومهارات وتشكيلات مهنية بحيث إنه يحتاج لمن يديره أو يبغي السيطرة عليه إلى تعامل خاص وأساليب غير تقليدية في حكم المستعمرات في ذلك الوقت المبكر من نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. ومن هنا نلاحظ مثلاً أن الإنجليز عندما احتلوا مصر لم يحكموها حكمًا مباشرًا، إنما كانوا ذوي وجود عسكري فعلي جاء بدعوة من خديوي مصر، ثم بقيت الوزارات تُشكّل تشكيلاً مصريًا صرفًا مع وجود مستشار بريطاني في كل جهاز وزاري يقوم بما سُمي وقتها "بالنصائح الملزمة" حسب تعبير وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم في بلده عندما سئل عن كيفية حكمهم لمصر. لذلك كان لابد للإنجليز -لضمان البقاء والاستقرار- من أساليب غير تقليدية لا تكتفي بالوجود المادي ولكنها تنشد الاستقرار بطريق "الإحاطة"، أي بالهيمنة من الخارج الجغرافي والسياسي للبلد المعني.

وإن ما ساعد على ذلك وأبقاه كأسلوب حكم وسيطرة قادرٍ على الاستمرار على نحو تاريخي ويمكن أن يُكفّل به الاستقرار الذي يُطمئن إلى مداه الطويل، ما ساعد على ذلك أن مصر من حيث الأوضاع الجغرافية السياسية فيما تبين لي، كانت دائمًا تُحتل من خارج أراضيها من جهة الشرق، وأن الناظر لتاريخ مصر يلحظ أنها كانت دائمًا يأتيها الغزاة والغاتحون من حدودها الشرقية الشمالية؛ الحملة الفرنسية فقط هي من غزا مصر من جهة الشمال الغربي ولم يبق الفرنسيون في مصر أكثر من ثلاث سنوات، ونعرف أن نابليون بحسّه العسكري عندما دخل مصر توجه إلى الشرق ليحتل أرض الشام ولكنه فشل بفضل بسالة الدفاع عن عكا، ورجع مهزومًا منها وضاعت مصر من الفرنسيين. والإنجليز حاولوا دخول مصر من الغرب وعدلوا ودخلوها من طريق قناة السويس والشرق، وهزم الجيش العراقي المصري في موقعه التل الكبير المعروفة الواقعة شرقًا بين قناة السويس وأرض وادي النيل.

وهذا الوضع يثير الظن الراجح أن من يريد ضمان الوجود بمصر عليه أن يسعى لأن يكون له وجود بأرض الشام، ولم يدم نظام سياسي في مصر إلا بضمان الاطمئنان لعلاقته بأرض الشام وهذا من دروس التاريخ على مدى العصور، ولذلك كان من الطبيعي للسياسة البريطانية أن تمتد بصرهم لأرض الشام وفلسطين المتاخمة للحدود المصرية الشرقية الشمالية. ولذلك نلاحظ من اتفاق سايكس بيكو الذي جرى عقده سنة ١٩١٦ بين الإنجليز والفرنسيين حول اقتطاع أرض الشام بينهما، أن منطقة سوريا ولبنان كانت من نصيب الفرنسيين، ومنطقة فلسطين وشرق الأردن والعراق من نصيب الإنجليز؛ وذلك لضمان طريق بري للإنجليز إلى ما يقرب من الهند وملتاخمة فلسطين شرقًا للأرض المصرية.

والنقطة الأخرى كان نبهنا إليها ما كتبه داوود بركات رئيس تحرير جريدة الأهرام طوال الثلث الأول من القرن العشرين، أي من ١٨٩٩ إلى ١٩٣٣ عندما ذكر في بعض كتاباته أن "مصر تحتل بالقوة العسكرية وبالماء"؛ بمعنى أن من يتحكم في المورد الوحيد للمياه الآتي لمصر من خارج حدودها الجنوبية إنما يكون قد تحكم في مصر وأخضعها لسيطرته؛ لأن مصر ليس لها وجود بغير هذا المورد الوحيد. ومن هنا نلاحظ أن مصر عندما كانت تابعة للخلافة العثمانية كانت هذه التبعية تمتد إلى السودان بموجب الجامعة الإسلامية، وأن السودان لم تكن له حكومة كاملة ذات بأس بعدُ وذات قرار سياسي يتعلق بالخارج السوداني، ولما نمت الذاتية المصرية لدولة محمد علي منذ بدايات القرن العشرين بدأ يتوغل بجيشه في السودان وليجعل البحر الأحمر بحرًا إسلاميًا كاملاً من خلال السيطرة على شواطئه الغربية كلها، فضلاً عن السيطرة على الشواطئ الشرقية في حربه ضد الوهابيين التي جرت لصالح مصر ولصالح دولة الخلافة ومنها، وذلك حسبما أرشدنا أستاذ أساتذة التاريخ المصري الحديث الدكتور شفيق غربال في كتابه عن محمد علي.

وذات الفكرة والسياسة نراها في الممارسة الإنجليزية بحرب ١٨٩٦ إلى ١٨٩٩ المسماة بإعادة فتح السودان بعد أن كان استقل بها السيد محمد أحمد المهدي، وحرص الإنجليز بعد إعادة الفتح أن يجبروا مصر على توقيع معاهدة ١٨٩٩ التي تعترف فيها مصر باشتراك بريطانيا معها في حكم "السودان المصري الإنجليزي". وكل ذلك يعكس فكرة صحيحة وبسيطة مؤداها أن التحكم في مياه النيل من خلال حكم السودان أو غيره من دول الجنوب يفيد تحكماً في مصر وسياساتها. ولذلك نلاحظ أنه كان شعار وحدة وادي النيل بين مصر والسودان شعاراً متحداً تماماً مع مطلب استقلال مصر من الهيمنة الأجنبية طوال النصف الأول من القرن العشرين، وكان مرفوعاً بذلك ضد السيطرة الإنجليزية سواء على مصر أو السودان، فلما استقل السودان في سنة ١٩٥٦ ورفض الوحدة مع مصر جاءت فكرة بناء السد العالي ليكفل لمصر قدرًا من الصمود بضعة أعوام إن أُستخدم "سلاح الحياة" أو تمَّ التحكم فيه لإرغامها على شيء، ولكي تتدبر مصر أمورها خلال هذه الفترة ضد أية مشاريع للمياه في الجنوب تؤثر على جريان المياه إليها ومواعيدها.

وخلاصة ذلك أننا عندما نتكلم عن الأمن القومي لمصر في إطار حدودها المصرية، فلا بد أن نلاحظ أن مصر يمكن أن "تحتل من خارج أراضيها"؛ وذلك بالسيطرة المعادية لها على أرض الشام المتاخمة أو القريبة من حدودها الشمالية الشرقية، أو من خلال السيطرة والتحكم المعادي لها من الجنوب بالسودان أو غيره من دول منابع النيل.

ومن هنا ننظر في الشأن الفلسطيني وفي إنشاء دولة إسرائيل، وإذا كانت بريطانيا قد أدركت هذا الأمر إبان سيطرتها على مصر وتحكمها فيها، فإن الولايات المتحدة الأمريكية ورثتها في السيطرة على العالم، وفي سياستها تجاه مصر والدول العربية وسائر أركان المعمورة منذ بدأ نجم الإمبراطورية البريطانية في الأفول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وكانت هي-الولايات المتحدة الأمريكية- من دعم إسرائيل ودولتها من بعدُ وهي من تمتع بالآثار السياسية لهذا الاحتلال الإسرائيلي تجاه مصر والمنطقة العربية كلها.

وفي مواجهة هذا الأمر، لا نكاد نجد أيه مسألة التقت فيها سياسات كل من الملك فاروق ومصطفى النحاس زعيم الحركة الوطنية المصرية في الربع الثاني من القرن العشرين والمخاصم للملك فاروق، وكذلك جمال عبد الناصر الذي أطاح بالملك فاروق وحل محل النحاس في الزعامة الوطنية للبلاد بعد أن صفَّى حزب الوفد وألغاه، لا تكاد نجد اتفاقاً في أي أمر بين هؤلاء الثلاثة وتوجهاتهم وسياساتهم إلا اتفاقهم تماماً على العداوة لدولة إسرائيل نشأة واستمراراً، إدراكاً لخطرهما على مصر، ووقف كلٍّ منهم ضد هذا الكيان الدخيل ما وسعه جهده وقدرته وظروف أعمال سياسته. كما نلاحظ أنه ما من مرة انتكست فيها السياسات الوطنية المصرية وابتعدت عن طريق الاستقلال، إلا كان لإسرائيل شأن في هذا السعي للانتكاس، كما حدث في سنة ١٩٥٦ ففشلت، وفي سنة ١٩٦٧ فنجحت.

(٢)

أنتقل إلى نقطة أخرى، تتعلق بسؤال عما الذي حدث لمصر ولدولتها ولشعبها حتى تجري سياسة دولتها على غير هذا الطريق الذي كان جمع بين الملك فاروق وزعيم الأمة في وقته مصطفى النحاس وقائد ثورة الاستقلال والتنمية منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ جمال عبد الناصر؟ ما الذي حدث وجعل الدولة المصرية تسير في طريق تصفه الصحافة الصهيونية الآن في إسرائيل بأنه حلف استراتيجي بين مصر وإسرائيل؟

إن إسرائيل هي عدو استراتيجي لمصر، فكيف لدولة مصر أن تجري حلفاً استراتيجياً مع العدو الاستراتيجي؟ كما أنه من المعروف في إطار الخبرة الوطنية المصرية خلال عشرات السنين الماضية، من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت إسرائيل في قيامها الأول واستخدمتها ضد مصر في سياساتها التالية، وكانت الدولتان الأمريكية والإسرائيلية متحدتين في سياساتهما منذ هذه النشأة وحتى الآن، وبذات درجة الوثوق والترابط بما يقطع بأنهما ليستا

ذاتًا سياسة واحدة فقط ولكنهما تكادان تشكلان دولة واحدة، كما لو أن إسرائيل هي إحدى الولايات الأمريكية. وبهذا النظر التاريخي والسياسي تعتبر الولايات المتحدة عدوًا استراتيجيًا لحركة التحرر المصرية المستقلة، ورغم ذلك فإن ساستتنا المصريين في مراكزهم الحاكمة للدولة المصرية يكررون القول الفصيح بأن مصر على تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة، أي أنها تتحالف استراتيجيًا مع من يرتبط بحلف وجود استراتيجي مع العدو الاستراتيجي. والسؤال الذي يرد على الذهن هو: كيف يمكن أن يحل هذا التناقض؟ وإذا قام تحالف استراتيجي مع عدو استراتيجي فصد من يوجه؟ وعلى أي أساس يقوم هذا التحالف؟ وما هي الأهداف التي يسعى لتحقيقها؟

هداني إلى الإجابة على هذا السؤال العويص، خطاب كان وجهه الرئيس السابق لمصر محمد حسني مبارك في ١٠ نوفمبر سنة ٢٠٠٣ إلى الهيئه البرلمانية لحزبه الحاكم "الحزب الوطني الديمقراطي" بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية لسنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وأذاع هذا الخطاب الأميئ العام للحزب وقتها، السيد صفوت الشريف، في صحيفة الأهرام، فنشر في اليوم التالي في الصفحتين الأولى والثالثة، تحدث الرئيس عن مخاطر زيادة السكان في مصر ثم قال: "إننا لا نريد يومًا أن نصل إلى تلك الدول التي لا تهتم سوى بنسبة ١٠% من سكانها، وتترك الآخرين في العشوائيات دون رعاية أو تعليم". وكانت هذه العبارة من العناوين التي نشر بها الخطاب في الصحيفة، كما لو كانت تحمل تهديدًا للمصريين ببلوغ هذا المصير.

بهذا أفصحت الحكومة عما يجول في ذهنها من بدائل وحلول لما تواجهه من صعوبات، وكشفت عن أنها تضع أمام نفسها من بدائلها العملية والواقعية ألا تعترف إلا بنسبة محدودة من السكان هي ١٠% أو أقل وتترك الباقي بغير رعاية ولا تعليم، وهي تحرص أن تسميهم "سكانًا" ولا تشير إليهم بوصفهم مواطنين؛ لأن السكان يمكن ألا يعتبروا مواطنين ذوى حقوق عليها، كما أنها تجردهم من وصف يجعلهم مشمولين بحمايتها عليهم ومسئوليتها نحوهم، وهي ترى ذلك أمرًا ممكنًا ومطبقًا في دول أخرى، فهو بديل سياسي عملي وذو اعتبار وله سوابق حياتية في سياسات الدول.

و من هذه الإشارة ومع أخذها في الاعتبار من حيث كونها بديلاً سياسياً عملياً لما تنتهجه الحكومة من سياسات على مدى الفترة المعيشة، نجد ما يظهر أنها سياسة مطبقة فعلاً في العقدين الأخيرين أو أكثر قليلاً، فنلاحظ أن التعليم العام قد انهار في المدارس الحكومية أو التي تشرف عليها الحكومة، ونلاحظ أن العشوائيات قد انتشرت حول المدن بغير اهتمام محل مشاكلها أو إيجاد بدائل لحدوثها، ونلاحظ فعلاً أن فقدان الرعاية يعم بين "السكان" في كل مجال. وإشارة الرئيس السابق إلى التعليم تكشف مثلاً حقيقة ما حدث، وهو انهياره شبه الكامل مع نشوء التعليم الخاص والأجنبي لقلّة محدودة بمصروفات باهظة لم تعرفها مصر قط في سابق تاريخها الحديث، ولا يقدر عليها إلا نخبة النخب من الأثرياء القادرين. وحتى في تاريخنا السابق على العصر الحديث قبل بدايات القرن التاسع عشر، كان التعليم مجانياً تقريباً في الكتاتيب وفي الأزهر، ويُنفق على هذه الأنشطة العامة من أموال الأوقاف وأموال الزكاة، بل كان شباب من طالبي التعليم الأزهرى يتقاضون "الجرية" من إدارة الأزهر وقتها.

ومن جهة أخرى، نلاحظ مثلاً أن كثيراً من الصناعات التي كانت قامت على مدى القرن العشرين قد توقفت أو آلت إلى مجال الخسائر الباهظة، وأن البطالة قد تزايدت، وأن النهضة في زراعة الأرض وإدارتها عن طريق الدورات الزراعية التي تشرف فيها الحكومة من ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أيضاً (مثل الدورة الخماسية لكل سنتين لمحاصيل يحتاجها الوضع الاقتصادي للبلاد)، هذه النهضة قد توقفت وتركتها الرعاية الحكومة. كما كاد أن يتوقف النشاط الحكومي الفعلي لاستصلاح الأراضي، وأن النشاط الاقتصادي السائد الآن على مستوى المجتمع جذباً لرؤوس الأموال المتاحة واستخدامها للطاقة العاملة هو بناء المنشآت العقارية في المدن وغيرها، وذلك لفئة من المشتريين والمستثمرين ليسوا

في حاجة إلى السكن الفعلي لهذه الوحدات السكنية، ولكنهم يشترونها ويستغلون فيها أموالهم كمجرد تخزين لهذه الأموال في عينيات عقارية غير مطلوبة للاستخدام الحالي ولكنها ذات قيمة مستقرة. ومن الظاهر أن النشاط الصناعي والزراعي المهجور الآن إنما هو كذلك لأنه يحتاج دائماً إلى عمل من عمال وأيد عاملة من غير الـ ١٠% من السكان الذين اقتصرت رعاية الحكومة عليهم. وقد ظهر من مطالعة الصحف أن من النتائج الأولية للتعداد العشري لسكان مصر الذي يجري الآن في سنة ٢٠١٧ تظهر أن بمصر ٤٥ مليون وحدة سكنية في القرى والمدن، وأن منها عشرة ملايين وحدة بلا سكان أي غير مستعملة، ومن هذه الملايين العشرة ما يقل عن المليون يخص المصريين المقيمين بالخارج؛ بمعنى أن ثمة تسعة ملايين وحدة سكنية^١ أنشئت بغير حاجة آنية وبغير احتياج حال، ولنا أن نقدر ما أنفق في هذه المنشآت من رؤوس أموال وما كان يمكن أن ينتفع به منها في تشغيل الصناعات المتوقفة واستصلاح الأراضي الزراعية، وليس من سبب لهذا العوار إلا أن الدولة توجه الناس لاستثمارات لا يحتاجها كل سكانها وتضع كل قدرتها في إطار من اعترفت بهم من سكان البلاد في حدود نسبة لا تزيد على ١٠%.

كما يلحظ مثلاً أن فكرة التنمية الاقتصادية صارت تعتمد أكثر ما تعتمد وأكثر من أي وقت سابق، على السياحة بأكثر كثيرًا من الاهتمام بالزراعة والصناعة وتنميتها، كما صار الاهتمام أكثر باستخراج الخامات الطبيعية والسعي لاكتشافها لتصديرها بحالتها الطبيعية لا بتصنيعها وإعدادها؛ وذلك يعني الحرص على استخراج الثروات بأقل احتياج للعمالة البشرية، ويصاحب ذلك الاتجاه، خروج الفئات النخبوية من أرض وادي النيل حيث تعلق نسبة الكثافة السكانية إلى مجالات مدن وأحياء بعيدة عن أرض وادي النيل، وقد تبلور مع هذا التوجه السعي لبناء عاصمة إدارية جديدة لمصر بعيداً عن وادي النيل حيثما يسكن أكثر من تسعة أعشار المصريين؛ أي العمل على تهجير الحكومة وأجهزة الدولة المصرية من القاهرة عاصمتها لأكثر من ألف عام فضلاً عن سوابقها كالفسطاط والقطائع وغيرها. وذلك لأن الحكومة تبنت فيما يُظن الاكتفاء بنسبة تدور حول ١٠% من سكان مصر ليكونوا هم المواطنين وحدهم دون السكان الباقين. والحاصل أيضاً أنه ظهر للحكومة من إحداث ٢٥ يناير ٢٠١٠ أن شعب الـ ٩٠% يمكن أن تتجمع جماهير غفيرة منه وتحاصر قيادات أجهزة الدولة الأساسية من قوات مسلحة، كما حدث في حي حدائق القبة، أو الشرطة كما حدث في أحداث شارع محمد محمود.

إن دولة الـ ١٠% تحتاج إلى مصادر دخل لا تعتمد على العمالة الكثيفة، وهي تفتش عن ذلك في السياحة واستخراج الخامات من المناطق النائية البعيدة عن الوادي، وعن كل ما فيه من أنشطة العمالة الكثيفة في الزراعة والصناعة وغيرها. وحتى النشاط السياحي يجري التفضيل بشأنه والاهتمام الزائد لا بالسياحة للآثار الفرعونية والإسلامية التي تتركز في وادي النيل، إنما يجري التفضيل والاهتمام بشواطئ البحرين الأبيض والأحمر بعيداً عن أرض الوادي، مثل السواحل الشمالية لمصر المتاخمة للصحراء ومثل شرم الشيخ والغردقة على البحر الأحمر.

وكان مما يتفق مع هذا النظر الذي يحصر مصر في عُشر سكانها أو أقل، أن ينحصر كذلك جهاز الدولة ذو الفاعلية السياسية في التقرير والتنفيذ في قلة محدودة من النخب الحاكمة، وقد بدأ اتخاذ هذه السياسات من زيادة سلطات القلة الحاكمة على جماهير الموظفين في الأجهزة التابعة للدولة من التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بهدف نزع الذاتية الخاصة بكل جهاز من أجهزة الدولة لديه تمييز مهني وتاريخي وتحارب الأعراف السائدة من قديم ويحملها

^١ - من نتائج التعداد الرسمي التي نشرت فيما بعد أنه بمصر ١٦،٢ مليون مبنى بما ٤٣،٢ مليون وحدة سكنية (الأهرام ٢٠١٧/١٠/٢٠، ص ٥). وذكر رئيس الجمهورية في تعقيبه على نتائج التعداد أنه أظهر أن ثمة ١٠ ملايين وحدة سكنية غير مشغولة (الشروق ٢٠١٧/١٠/١). وذكر صلاح منتصر عن التعداد أن ثمة تسعة ملايين وحدة سكنية خالية وأن إجمالي المباني ١٦،٢ مليون مبنى تضم ٤٣ مليون وحدة سكنية وأن منها ٤٦ مليون مبنى تضم ١٥ مليون وحدة سكنية أنشئت بعد سنة ٢٠١١ (الأهرام ٢٠١٧/١٠/٢).

موظفوه وعماله، وكانت هذه الذاتية تنظمها القوانين وتتبعها أعراف العمل وأحكام المحاكم. ويجري بتعديل القوانين نزع هذه الذاتية لكي تكون لكل قيادة فردية في أي من مجالات العمل، سلطة طليقة في اختيار من دونها من مستويات، مما سبق أن عرضت له سابقاً في دراسة لي نشرت ضمن ما نشر في كتاب بعنوان "مصر بين العصيان والتفكك" وذلك في طبعين سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠، ومما لا أجد مجالاً لتفصيله الآن. وأعقبها بدراسة أخرى نشرت في ذات الكتاب بعنوان "هذه إمارة شرم الشيخ وليست دولة مصر".

ولكن، ما تتعين الإشارة إليه هو أن هذه السلطة الفردية والتي قامت ثورة ٢٥ يناير للعدول عنها قد عادت على أكثر مما كانت عليه غلواً وسيطرةً فيما آلت إليه الأوضاع من بعد.

(٣)

إن ما حدث من أحداث في ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ قد أثبت لهؤلاء الداعين والعاملين على إنشاء وإبقاء "مصر الصغرى"، أي مصر الـ ١٠% أو الأقل، أثبت لهم أن الحلول التوفيقية التي تعتمد على الاستبقاء الشكلي "المصر الكبرى" والإحلال العملي لسياسات مصر الصغرى أو إمارة شرم الشيخ، هذه الحلول التوفيقية لن تجدي كثيراً مادامت الدولة بأجهزتها الهامة باقية في وادي النيل وبين أحضان الشعب المصري برتمته، وأنه لا بد من الخروج كلية بالأجهزة ذات التقرير والتنفيذ من هذه الأحضان حذر أن يحدث ما حدث في الفترة من ٢٥ يناير حتى ١٠ فبراير سنة ٢٠١١. فقد كان الظن من قبل أن شرم الشيخ بما فيها من سكنٍ لرئيس الجمهورية ومن مكاتب وقاعات محدودة تكفي، وظهر أنه لا بد من مدينة تسع كل الأجهزة الحيوية التي تحويها الدولة وتكون خارجة عن مجال التجمع السكاني العريض في أرض وادي النيل فنشأت فكرة "العاصمة الإدارية الجديدة".

إن التهديد الأساسي لمصر الصغرى إنما يأتيها من هذا التجمع الكبير الذي تسعى لاتمام الانسلاخ عنه، ويعلمنا التاريخ أن أي كيان سياسي ينسلخ عن كيان أكبر لا بد لنجاح مسعاه في الانسلاخ أن يعتبر هذا الكيان الأكبر هو مصدر الخطر الرئيسي عليه، وذلك سعياً لتحطيم أي محاولات للعودة والانجذاب إلى التشكل القديم بأفكاره وقواه وتشكيلاته وانتماؤه، ولأن الانسلاخ في جريانه إنما يحرص على إنهاء ما لا يزال عالماً من الروابط واللحمة مع التشكيلات الاجتماعية الجاذبة للقديم. ومن هنا نلاحظ المبالغة في رفع شعار "الإرهاب" لا للقضاء عليه وحده، وهذا مسلك صحيح وواجب، ولكن المبالغة هي في إصاق كل معارضة به وكل حركة احتجاج، والقصد من ذلك ليس مجرد مواجهة أعداء الحكم، إنما المقصود لدى المبالغين السعي لإزالة مثل الروابط القديمة والمضي في عملية الانسلاخ الفكري والسياسي والثقافي والتنظيمي والمجتمعي؛ أي إرساء تشكيلات تتفق في تكوينها التشكيلي وفي أجهزتها وفكرها مع جديد ينبي في نطاقه المحدود. وأنا لا أقصد بذلك الموقف من الإرهاب والعمل العنيف الذي يجب لصالح "مصر الكبرى" مقاومته وإنهاؤه، وإنما أقصد التضخم في هذا الأمر والمبالغة فيه وجعله هو الشكل الأضخم وأساس القرار الوحيد بمصر كلها على نحو استراتيجي طويل المدى.

ومن الطبيعي والمنطقي أنه متى اتضح مصدر الخطر لأي كيان أو سياسة واتضح التوظيف اللازم لمواجهة هذا الخطر، فإنه من الطبيعي أن يجري السعي للتحالف مع كل من يعادي هذا الخطر ومصدره. وهنا نلاحظ الإجابة على السؤال السابق إثارته وهو كيف يمكن التحالف استراتيجياً مع من يعتبر خصماً استراتيجياً، ويمكن من هذه الزاوية تتبع ما يجري من سياسات تتبع في الجانب الشرقي من حدود البلاد الشمالية، ومن هذه الزاوية أيضاً نفهم قصر مشروعات الإصلاح الاقتصادي على ما كان خارج وادي النيل والتركيز في ذلك على محور قناة السويس والنظر إلى إقليم قناة السويس بحسبانه مجالاً متميزاً في الساحة المصرية.

والحاصل أنه بدأ الحديث عن إقليم قناة السويس بوصفه منطقة ذات استقلال نسبي عن مصر وادي النيل في أوائل سنة ٢٠١٣، وقد كان نشر في صحيفة "المصري اليوم" في ٢٧ أبريل ٢٠١٣ مشروع قانون أعدته الحكومة لا يتضمن أيه جوانب اقتصادية، إنما يكتفي بأن يذكر أحكاماً قانونية تفضي إلى عزل منطقة قناة السويس عن سيادة الدولة المصرية واستقلالها عنها وعدم تبعيتها إلا إلى رئيس الجمهورية بعيداً عن أجهزة الدولة الإدارية، وبعيداً عن نطاق القوانين والنظم المصرية المطبقة في سائر أنحاء البلاد، وذلك ترصفاً لسياسات تتبع لا ندري عنها شيئاً. وقد سبق لي أن نشرت مقالاً ناقشت فيه هذا وهاجمته وذلك في صحيفة "الشروق" في ١٠ مايو سنة ٢٠١٣، ولقد استمر الاهتمام الجوهري بهذه المنطقة إلى الآن حتى بعد تغير النظام تمامًا في يوليو سنة ٢٠١٣.

كما يُلاحظ أن السياسات تعدلت بالنسبة لعلاقة مصر بقطاع غزة الذي يسيطر عليه الفلسطينيون، وذلك من حيث تضيق الحصار على القطاع أكثر مما كان من قبل، مع الإجراءات التي اتخذت لإخلاء قطاع رفح المصري من المواطنين وغير ذلك مما لا يتسع المجال لتفصيله. وفي ذات الوقت الذي تنفذ فيه هذه الإجراءات، نلاحظ اهتماماً مصرياً سعودياً للحديث عن مشروعات في سيناء تمول من المملكة السعودية، وذلك حسبما ذكرت الأخبار عند زيارة الملك سلمان ملك السعودية لمصر في أبريل سنة ٢٠١٦ وتوقيع وفده مع المصريين ما قيل في الصحف أنه ٣٦ اتفاقية ومذكرة تفاهم قيمتها ٢٦,٥ مليار دولار لتطوير منطقة قناة السويس، وإنشاء شبكات المرافق والمنطقة الحرة والمشروعات السياحية على البحر الأحمر.

وكان من توابع هذا التوجه ما أبرم من اتفاق بين مصر والسعودية خلال هذه الزيارة حول تحديد الحدود البحرية بين البلدين في البحر الأحمر، واشتمل على تنازل مصر عن سيادتها المؤكدة بالوثائق وأحكام المحاكم عن جزيرتي تيران وصنافير، وهما الجزيرتان اللتان كانت مصر تمارس سيادتها عليهما منذ بدايات القرن العشرين في سنة ١٩٠٦، ويكفلان لمصر السيادة الكلية البحرية على مضيق العقبة والتحكم في الملاحة التي تأتي للخليج عبر هذا المضيق من مدخله الجنوبي، وقد صار المضيق بهذه الاتفاقية مشتركاً بين دولتين بما يكفل حرية الملاحة العالمية فيه، لا لإسرائيل وحدها ولكن لكل دول العالم وسفنه الآتية عبره. ولن يستفيد من ذلك إلا إسرائيل التي يقع ميناء إيلات التابع لها في أقصى شمال الخليج.

ونحن نذكر الحديث الإعلامي الذي أجراه الإعلامي وائل الإبراشي في قناة دريم في ١٣ يونيو ٢٠١٧ مع الفريق أحمد شفيق الذي كان رئيساً للوزراء في آخر عهد حسني مبارك في فبراير ٢٠١١ ووزير الطيران المدني منذ ٢٠٠٢، وهو حديث أصر فيه على سيادة مصر على الجزيرتين وأنها من أرض مصر، كما أكدت أحكام مجلس الدولة من قبل، وذكر أن مضيق تيران بين الجزيرة وساحل سيناء عرضه ثمانية كيلو مترات وتعتبر بامتلاك الجزيرتين مياهاً مصرية، وأن ترك تيران للسعودية يؤدي إلى إزالة هذه السيادة المصرية عن مياه الخليج فيصير لكل من مصر والسعودية كيلو متران بحريان فقط وتعتبر أربعة كيلو مترات الوسطى مياهاً دولية. وذكر أن هذا الطريق الدولي سيفتح لإسرائيل مشروعاً لإنشاء سكة حديد أو قناة بحرية موازية لقناة السويس تحل محل قناة السويس كطريق للتجارة العالمية أو تقوم كمنافس لها في هذا الشأن، وأن المسألة لا تفيد السعودية المتمسكة بهذه الجزيرة وإنما تفيد إسرائيل في الأساس.

(٤)

يعلمنا القانون الدولي أن الدولة هي شعب على أرض له حكومة، والشعب وهو الجماعة السياسية التي تداخلت روابطها الثقافية والمصلحية هو حجر الزاوية في هذه الأركان الثلاثة، واستطراداً للحديث الجاري في هذه الصفحات يمكن القول بأنه متى هان الشعب على حكومته واستبدت به فلم تعد انعكاساً ثقافياً وسياسياً ومصلحياً له، متى

حدث هذا فقد هانت الأرض أيضًا على هذه الحكومة من باب أولى، وصارت الحكومة لا تمثل انعكاسًا لهذا الشعب ولكنها صارت محدّدة له وهي تعبر عن ذاتها وعن النخب المضمحلة المحدودة التي ترتبط بها وتتصل بها بروابط العلاقات الاقتصادية والمصالح السارية المشتركة.

ومن هنا نفهم الحراك الشعبي العريض غير التابع لتنظيمات متكونه بعينها في ٢٥ يناير سنة ٢٠١١ اعتراضًا وخوفًا من الوصول إلى هذا المصير، ومن هنا نفهم مدى العنف والتضييق الذي واجهوا به هذا الحراك من بعد، ومن هنا المؤدّى الحقيقي لما جرى التعبير عنه بهدف "الديموقراطية" في الحراك الشعبي الواسع، ومن هنا يجري الربط بين ما يظهر بوصف كونه أسلوب حكم مستبد وبين ما يتحقق منه بحسابه إزاله لوصف المواطنة عن الشعب بحسبانهم مجرد "سكان". ومن هنا ندرك في مواجهة هذه الحالة أن مطلب الديمقراطية ليس محض مطلب لتعديل أسلوب الحكم الذي تدار به شئون المواطنين، ولكنه ينطوي على جوهر التحقق الفعلي والحقيقي للوجود السياسي لعامة الشعب لاتصافهم بوصف المواطنة، أي إنه ينطوي على الوجود الفعلي للوطن وللشعب أي إنه يتعلق بالتحقق الواقعي لما نسميه الجماعة السياسية التي هي أصل تكوين الدولة ومنبت وجودها وشرعيتها.

لقد كان لدينا دائمًا هدفان سياسيان نسعى لتحقيقهما ونحوض معاركهما بين كثر وفرّ، وهما مطلب الديمقراطية ومطلب الاستقلال الوطني، وكانا على مدى القرن العشرين بيدوان كثيرًا كهدفين منفصلين، وكان مطلب الاستقلال الوطني يطغى على مطلب الديمقراطية بدليل قيام أحزاب وحركات سياسية تركز على هذا المطلب دون المطلب الآخر، وذلك في النصف الأول من القرن العشرين، وبدليل ما تحقق بعد ذلك في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من استقلال كامل لمصر طوال عهد جمال عبد الناصر، وتحقق ما تفرغ على هذا الاستقلال السياسي الكامل من تنمية اقتصادية مستقلة ومن توجه للعدالة الاجتماعية، رغم أن الحكم كان استبداديًا تمامًا. ثم جاء العدوان الإسرائيلي على مصر في سنة ١٩٦٧ ثم زوال حكم عبد الناصر بوفاته (رحمه الله) وعدول خلفه أنور السادات عن كافة سياسات الاستقلال السياسي، مما أقره وعمقه وأكد عليه حكم محمد حسني مبارك، حتى آل الأمر إلى ما آل إليه مما سبقت الإشارة إليه من اتباع سياسة ١٠% من السكان وترك الآخرين بغير رعاية ولا تعليم ولا غيرها.

انتكست ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ لغياب المشاركة الشعبية في تفعيل سياساتها المستقلة، ولما ظهر جليًا في النصف الأخير من حكم حسني مبارك انفصال "مصر الصغرى" أي مصر ١٠% عن الشعب كله وسكان مصر جميعًا؛ قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لتستجيب لهذا الدرس التاريخي وليكون مطلب الديمقراطية هو مطلب استعادة "مصر الكبرى" ذات الـ ١٠٠% من مواطنيها. ولكن سرعان ما تفضت مصر الصغرى للانتكاس على هذا المطلب كما سبقت الإشارة. وفي ذات الوقت حدث في البلاد العربية الأخرى، كل بأسلوب عمله وطريقه إنقاذه ما لاتزال نتائجه لم تتم فصولًا.

إن المسألة الآن في جوهرها وسياقها التاريخي وبعد التجارب السياسية المريرة التي جرت، هي مسألة الوجود الحقيقي السياسي والفعال للشعب العربي كله، في مصر وفي غيرها من بلاد العرب، كل في حدوده وسياق أحداثه، أن تتولى كل من هذه الشعوب والجماعات السياسية يجمعها كله زمام أمرها بنفسها، لا خضوعًا لإرادة أجنبية عنها ولا تفريط في وجودها العام الشامل لصالح نسبة قليلة من سكانها تملك زمام الأمر وحدها وتبدو أنها هي الشعب وهي الوطن، شأنها شأن الكيان الإسرائيلي الذي وعد به بلفور وأقامته الإرادة الأجنبية.

وما جرى في مصر بالأسلوب المصري من خلال سلطة الاستبداد، جرى في العراق بأسلوب مختلف وتجري محاولته في سوريا واليمن وليبيا بأساليب أخرى، فيستبدل بدولنا التي عرفناها على مدى القرن العشرين إمارات الـ ١٠% البعيدة عن سكانها؛ سكان العشوائيات.
